



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

منطقة الرياض

(التعليم العالي)

الثلاثاء ١٦/١٠/١٤٢٧هـ الموافق ٧/١١/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الثامنة والنصف صباح يوم الثلاثاء ١٦/١٠/١٤٢٧هـ الموافق ٧/١١/٢٠٠٦م بمنطقة الرياض بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني. تلا ذلك كلمة معالي الشيخ/ صالح بن عبدالرحمن الحصين رئيس اللقاء الوطني للحوار الفكري، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز — حفظه الله — وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج برؤى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

وأكد الشيخ في كلمته على عدد من الأمور، منها أن: هذه الجلسة بين المسؤولين عن الخدمة والمستفيدين لكن ليست جلسة محاسبة أو مسائلة وليست جلسة للدفاع. وركز الشيخ على أن:

- قضية التعليم مشتركة والهدف هو تحقيق المصلحة العامة.
- وعلى أهمية التعاون بين المسؤولين والمستفيدين في تشخيص المشكلات والتحديات للتوصل إلى مقترحات لمواجهة المشكلات والتحديات.
- كما بين أنه لا بد من الخروج عن تغليب العاطفة على العقل في خطابنا وفي إعلامنا والالتزام بالموضوعية والطرح الهادف البناء.

وتحدث معالي الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأستاذ فيصل بن معمر عن المحاور الأساسية في هذا اللقاء وآيته المتبعة في جلساته بحيث تكون الجلسات الأولى لتناول محاور اللقاء بأن تكون الجلسة الأولى للتعليم

الجامعي بشكل عام والجلسة الثانية تركز على التعليم الفني والصحي، ومن ثم يتم تحديد عدد من القضايا من قبل اللجنة العلمية – بناء على ما تم عرضه في الجلستين الأوليين – ومناقشتها باستفاضة في الجلسة الثالثة.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف البناء، لتتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف اللقاء الرئيس ومحاوره في منطقة الجوف.

واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض وسمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبدالعزيز آل سعود للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة الرياض، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

الجلسة الأولى

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- ينبغي أن يخضع التغيير للدراسة الجادة؛ لأن المقصود التغيير إلى الأفضل وليس لمجرد التغيير.
- لكل من الذكر والأنثى طبيعته المختلفة واحتياجاته، مما يعني مراعاة تلك الفوارق الطبيعية بين الجنسين في العملية التعليمية.
- حاجة سوق العمل إلى التخصصات العلمية والتطبيقية، ورغم ذلك المخرجات التعليمية في هذا الجانب لا يتعدى ٢٥% من مجموع الخريجين، والباقي في المجالات النظرية.
- دراسة وضع مراكز التدريب وتطويرها، وتوسيع دائرة انتشار مراكز خدمات المجتمع.
- رغم الحاجة الماسة في مجالات الطب والعلوم إلا أنه يوجد تشدد في شروط القبول.
- زيادة التنسيق بين المؤسسات التعليمية والجهات الأخرى من أجل ملاءمة نوعية المخرجات وتأهيلها التأهيل المناسب.
- ينبغي أن يشرف التعليم العالي على إعداد مناهج ومواد كليات السياحة لتكون حسب مواصفات وضوابط التعليم الجامعي.
- تقليل الاحتكاك بين الطالب والأستاذ وإيجاد آلية للقبول والنظر في شكاوى الطلاب مثل ما يتعلق بإعداد الأسئلة وآلية تقويم الطلاب.

- الطالبة الجامعية لا تجد الفرصة الكافية للاستفادة من المكتبة والساعات المكتبية لأعضاء هيئة التدريس، فلو فرغت الطالبة من المحاضرات لمدة يوم لتخصيصه لهذا الغرض.
- التعليم العام يغذي التعليم العالي، لكن هناك فجوة في القرارات التي تُتخذ في كل قطاع عن مراعاة القطاع الآخر.
- ينبغي التوسع في فتح باب المنح الدراسية للطلاب والطالبات للدراسة في مجالات العلوم الشرعية لما له من أثر لا يخفى في إعداد الكوادر المناسبة على امتداد العالم الإسلامي.
- غياب التنسيق المؤدي إلى تحديد نوعية الخريجين في التخصصات المحتاج إليها في سوق العمل، كما أن هناك ضعف تأهيلهم التأهيل المطلوب.
- تطوير التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص بما يرجع على تحسين نوعية المخرجات وأن تكون في المجالات المحتاج إليها.
- ينبغي التركيز في هذا الحوار على الإستراتيجيات وليس على التفاصيل.
- السياسة التعليمية تحتاج إلى مراجعة؛ لمعرفة هل تحتاج أفكارها إلى تطوير حسب ما مر به المجتمع من تغيير وتطور؟
- الحاجة إلى إيجاد الهيئات والجمعيات التي يمكن من خلالها أن يحقق الطالب شخصيته ويمثلها التمثيل المناسب.
- تعليم وتدريب الفتاة بحاجة ماسة على أن يفعل ويأخذ حظه من الاهتمام الكافي.
- تدريب الفتاة في أحيان كثيرة يُعد من العنصر الرجالي، مما يعني أن الحاجة إلى مراعاة أن يتاح للعنصر النسائي دور أكبر بهذا الخصوص.
- تقديم تعليم يسهم إيجاباً في ضوء التطورات الاقتصادية في المملكة.
- المملكة في تمثيل دولي جاءت في المؤخرة في مجال الرياضيات، من المسؤول عن مثل هذا الأداء؟ مما يعني أنه ينبغي أن تكون هناك مساهمة تُؤطر لتقويم العملية التعليمية وتطويرها حتى لا يتأخر تعليمنا عن التطور

الاقتصادي الذي تمر به المملكة ونضطر لاستقدام الكوادر المؤهلة من الخارج.

- عدم وضوح الرؤية الشاملة للبلد، وعدم وجود مرجعية لمن يهتم ببناء الإنسان. بحيث يكون التعليم وخطته يؤدي بنا للرؤية المطلوبة.
- الاهتمام بتقنية التعليم، والاستمرار في تطوير المناهج، وآلية تقويم الطالب، وغير ذلك مما يرقى بالعملية التعليمية.
- إجبار المتعلم على تخصص لا يرغبه يسهم في إضعاف المخرجات التعليمية.
- المختبرات والتجهيزات في مستوى عالمي، لكن المشكلة تكمن في مدى الاستفادة منها بالشكل المطلوب. قد يصل الأمر إلى أنه لا يستفاد أكثر من ٢٠% من إمكانياتها المتاحة.
- كثير من المقترحات المذكورة بخصوص التعليم الجامعي مُدركة لكن هناك معوقات إدارية تعيق من تحقيقها، إضافة إلى أن الجامعات هي جزء من المجتمع فالتأثير متبادل بين الطرفين.
- بعض الملحوظات الواردة إما أنها تفتقر للاطلاع على اللوائح والأنظمة ذات الصلة أو لم تراعى خصوصية المملكة وبيئتها.
- أهمية إنشاء مؤسسة أو مركز مستقل لتقويم مخرجات المؤسسات التعليمية المختلفة والقيام بالدراسات التطويرية.

الجلسة الثانية

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- الهدف من التعليم استجابة لاحتياجات الأفراد والمجتمع.
- التعليم حق لكل فرد.
- توفير التجهيزات اللازمة أساس في التعليم الجامعي.
- النظر في نظام تسجيل مواد الطلاب حيث يوجد صعوبات في التسجيل.
- هناك نقص في المواد اللازمة في التدريس وكذلك التجهيزات والمعامل وعددها لا يتناسب مع أعداد الطلاب.
- التأخر في إنشاء مباني الكليات في الجامعات.
- تأخر نزول الجداول للطلاب حيث إن الجدول لا ينزل إلا قبل الدراسة بيوم أو يومين.
- الطلاب يفتقدون إلى بناء الشخصية.
- هناك قصور في تربية الأبناء.
- الجامعات لم تسهم في بناء شخصية الطالب.
- مقدم الخدمة هو جزء من المستفيدين منها.
- الخطاب الإعلامي وسيلة لحرية التعبير.
- هناك حاجة لتضمين المناهج الدراسية موضوعات عن شناعة العنف.
- مجتمعنا مجتمع محافظ متدين، ومن ثم لا بد أن ينعكس ذلك في التعليم.
- هناك أعمال في الوقت الحاضر أهم من الوقوف في الثغور مثل: محاربة المخدرات والعمل في المباحث بما يخدم أمن المجتمع.
- ضرورة وجود مجلس طلابي لإيصال أصوات الطلاب والتخطيط لأنشطة الطلاب.

- الطبيب يحتاج إلى فهم قضايا إسلامية مثل مشروعية الإجهاض ومن المفترض أن تستخدم الثقافة الإسلامية في هذا التوجه.
- أهمية المشاركة المجتمعية مع مؤسسات التعليم الجامعي.
- هناك حاجة لإعادة التأهيل لطلاب الجامعات.
- تم اعتماد الجامعات السعودية من هيئة الاعتماد البريطانية بعد أن قاموا بزيارة للجامعات السعودية.
- المشكلة أنه ليس هناك معلومات مفصلة عن الجامعات السعودية.
- هناك عدد من الأسئلة هي مدى توفر التعداد الكافي من أعضاء هيئة التدريس.
- ما المعايير المتبعة في اختيار المعيدين؟
- ما مدى تفاعل الأقسام في الوقت الحاضر مع المستجدات في إعداد وتأهيل عضو هيئة التدريس؟
- هل الهيئة الإدارية في الجامعات تقوم بدورها المناسب ومؤهله؟
- هناك حاجة لإنشاء هيئة مستقلة تتولى تقويم التعليم الجامعي.
- ما يكتب في الصحافة عن الواقع السيئ في الجامعات يعكس الواقع وليس مبالغة.
- معظم مدرسي الجامعات اكتفوا بشهادات الدكتوراه من غير تجديد لمهاراتهم وأدائهم.
- مستوى الدراسات العليا غير مناسب وهناك قصور وسوء معاملة لطلاب الدراسات العليا فهم يعاملون كصغار.
- هناك تسارع في الطلب على التعليم الجامعي نتيجة لزيادة عدد السكان ولا بد أن تهيئ الجامعات لذلك.
- هناك حاجة لإيجاد قنوات تعليم مساندة للتعليم الحكومي.
- التعليم الأهلي من الصعب الحكم عليه لحدثه لكن تكلفته عالية.
- عدد الطلاب في التعليم الجامعي الخاص في المملكة في حدود (٤٠٠٠) طالب.

- الرسوم الدراسية مرتفعة في التعليم الخاص لكن لا بد من وسائل أخرى للمساعدة كالمناح الدراسية وتوفير أعمال للطلاب ورعاية للطلاب.
- من عوامل تقليل النفقة في التعليم الخاص عدم الاهتمام بالمظاهر التي ترفع من التكلفة.
- الوضع الحالي في جامعاتنا هو مشابه لمدارس التعليم العام من أسلوب التلقين وهامشية الطالب.
- الطالب الجامعي ما زال غير ناضج فالجامعة لم تهينئ الطالب.
- العلم ليس له خصوصية.
- يجب تشجيع الطلاب على التفكير والبحث والتحليل.
- الطالب لدينا مثل الخزان الذي يستوعب المعلومات وعند الاختبار يبدأ في التفريغ.
- إيجاد مخارج للطالب الذي لا يستطيع إكمال تعليمه الجامعي من خلال فتح المعاهد المهنية والفنية.
- هناك جمود في تدريس المناهج وإحجام الأستاذ عن تطوير نفسه.
- قلة الكتب الحديثة في المكتبات الجامعية.
- الجودة تعني التميز ونعني الجودة ومطابقتها مع المواصفات والمعايير التي وضعتها هيئة الاعتماد للتخصصات.
- ضمان الجودة في التعليم يستوجب مراجعة الأهداف والوسائل والمخرجات.
- ما محددات معايير تطبيق الجودة وضمان توفرها؟
- العمالة الوافدة حوالي ٧ ملايين فالمعاهد الفنية لم تنجح في تغطية احتياجات القطاع الخاص.
- هناك شركات ضخمة لها عقود مع الدولة؛ لذا لا بد من إنشاء معاهد لها حتى يتوظف الطلاب بعد تخرجهم.
- لا بد من قبول الطلاب في الوقت الحاضر واستيعابهم في الجامعات.
- هناك حاجة لتقويم مستمر للخطط والبرامج.

- التربية هي استثمار أفضل لرؤوس الأموال.
- إنشاء هيئة أو مجلس للتعليم والتدريب تتولى التخطيط وفق احتياجات المجتمع.
- التنوع في التمويل الجامعي ليشمل الحكومي والوقف الخيري والخاص.
- التعليم الفني يقدم برامج متنوعة لفئات المجتمع ومبنيّة على احتياجات سوق العمل.
- الاهتمام بالتدريب التعاوني.
- استحداث برامج جودة وشاملة في جميع الجامعات حكومية أو خاصة.
- ضرورة مواكبة التعليم مع التطور والتنمية في المملكة.
- التنوع في التخصصات الجامعية المتشابهة بحيث يكون هناك تميز بين الأقسام العلمية.
- إنشاء هيئة مستقلة تتولى قياس الأداء في المؤسسات التعليمية.
- هناك انتشار للمخدرات بين الطلاب ودور التعليم في هذا المجال مهم وذلك في بناء شخصية واعية تمكنه من مواجهة مغريات الانحراف.
- ضرورة توعية المجتمع بقيمة التعليم الفني.
- أهمية إنشاء لجنة مكونة من مؤسسات التعليم والقطاع الخاص لتطوير التعليم.
- هناك قصور في إعدادنا للطلاب في تنمية مهارة البحث.
- الاهتمام بإعداد عضو هيئة التدريس واختياره وملاءمة المباني وقدرتها على استيعاب الطلاب وكفاءة الجهاز الإداري في المؤسسات الجامعية.
- هناك فجوة بين ما يتعلمه الطالب والممارسة.
- توفير حوافز للأساتذة وتشجيعهم وكذلك محاسبة المقصرين.
- الإنسان هو محور العملية التعليمية وهو محور الإصلاح؛ لذا لا بد من التركيز على الإنسان في أخلاقه وسلوكياته وطرائق تفكيره في التعليم.

- اتباع منهجية المرونة في النظم التعليمية لمواجهة التغيرات المستقبلية والحاجات المتجددة لسوق العمل حيث إن الجامعات تعاني من مشكلات في ذلك.
- الربط بين العلم والدين وهذا أساس في الدين.
- هناك قصور في الجانب السلوكي لدى الطلاب.
- التعليم الجامعي يخرج طلابا لا يجدون لهم مكانا في التوظيف.
- إهمال مشاركة الطلاب في العملية التعليمية في الجامعات.
- تأهيل المرأة لتأخذ دورها الصحيح في المجتمع.
- وجود قصور في تنمية القوى العاملة في القطاع الصحي.
- هناك توسع في افتتاح الجامعات والكليات التقنية لكن ليس من المتوقع أن يكون هناك طفرة في مستوى التعليم فالجامعات الجديدة عبارة عن امتداد لفروع جامعية سابقة.
- خريجي جامعة الملك فهد لا يجد صعوبة في التوظيف قياساً بالجامعات.
- الاستعانة بالخبرات الأجنبية في الجامعات مهم خاصة مع التغيرات العالمية كالعولمة والاستثمارات الأجنبية.
- إعادة تأهيل الخريجين ممن لا تتوفر لهم فرص وظيفية بما يتناسب مع فرص التوظيف المتوفرة.
- لا يمكن مقارنة جامعاتنا الحديثة مع جامعات غربية عريقة لها قرون عدة، فلا بد من البعد عن جلد الذات، مجتمعنا ما زال في حالة تطور وعمره لا يقاس بالمجتمعات الغربية.
- هناك حاجة لمناقشة إستراتيجيات وأهداف التعليم وليس الأساليب والتقنيات.
- إلغاء اختبارات القبول التي تمثل عائق أمام الطلاب مثل: اختبار القدرات.
- إنشاء مجلس تنسيقي بين وزارات الخدمة والتخطيط والتعليم العالي لاقتراح التخصصات المناسبة لسوق العمل.
- التعاون بين الكليات الطبية والمؤسسات الطبية الكبيرة العالمية.

- توفير التعليم والتدريب للشباب في مجال الصناعات الثقيلة وفتح باب الابتعاث فيها.
- تطوير أدوات تقييم الطلاب بحيث لا تقتصر على الاختيارات.
- تشجيع التعليم الفني للفتيات.
- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي والخدمات الاجتماعية في الجامعات.

الجلسة الثالثة

تم في هذه الجلسة مناقشة بعض القضايا المهمة، ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- الاهتمام بإيجاد اتحادات طلابية للمبتعثين للدراسة في الخارج تستوعب نشاطات الطلاب واهتماماتهم.
- تفعيل اتحادات والجمعيات الطلابية ووضع الأطر والأسس والأهداف لتحقيق ذلك.
- القبول، التمويل، النوعية: عناصر ينبغي النظر فيها عند طلب الموازنة بين التعليم واحتياجات سوق العمل.
- الحاجة إلى رؤية شمولية لما نحتاجه في مختلف الميادين يمكن من خلالها التنسيق المشترك.
- إلغاء بعض الأقسام التي لا يحتاج إليها، والتوسع فيما يحتاجه سوق العمل.
- السياسة التعليمية أدت دورها، لكن مر عليها زمن طويل؛ مما يستدعي إعادة النظر فيها ومراجعة بنودها.
- علاج كثافة الطلاب في الفصل سواء في المدرسة أو الجامعة التي يجب ألا تتجاوز الأرقام المتفق عليها عالمياً.
- اعتماد نظام الترخيص لامتحان مهنة التعليم والتدريب للمعلمين والمدرسين، وتجديد التراخيص بعد فترة زمنية محدودة، وذلك من خلال اختبارات ومعايير ومؤشرات تتعلق بالنمو المهني لشاغلي الوظائف التعليمية، واستمرارهم في اكتساب مهارات ومعارف متجددة مع احتياجات المهنة ومتطلبات تطور المنظمة التعليمية.

- إنشاء هيئة أو لجنة تنسيقية تضم قطاعات التعليم المختلفة، وذلك بهدف التوفيق بينها ورسم السياسات العامة لها، وتوزيع الصلاحيات والتخصصات المطلوبة بينها كي لا يكون هنالك تضارب أو تكديس في المخرجات.
- تضمين المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية ما يسهم في التنبيه على خطر المخدرات ومكافحتها، حيث إن التعليم أهم القنوات الأساسية في بناء وتحصين النشء من تعاطي المخدرات وترويجها.
- إنشاء مجلس تنسيقي بين وزارة الخدمة المدنية ووزارة التخطيط والتعليم لاقتراح التخصصات المناسبة لسوق العمل.
- دعوة المؤسسات المالية والصناعية للمساهمة بإنشاء كليات جامعية ومعاهد تدريب تسهم مع الجامعات في حل مشاكل القبول. وبما يسد احتياج وأهداف تلك المؤسسات.
- ليست المسألة مجرد احتياجات سوق العمل، بل مخرجات التعليم يجب أن تغطي احتياجات المجتمع، فالأم تعلم لأمر منها تحقيق رسالتها في هذه الحياة.
- الجهاد وإعلاء كلمة الله هدف في السياسة التعليمية، لأن المقاومة ورد العدوان حق لكل شعوب الأرض والجهاد شرع.
- بناء الشخصية والاعتقاد على التعبير عن الذات، والتدريب على اتخاذ القرارات هي السمات التي تجعل من الفرد عضواً فاعلاً، مما يقتضي الاهتمام بها في بناء شخصية الطفل وتأهيله، واستكمال تلك العناصر في العملية التعليمية.
- تفعيل تقويم التعليم العام والجامعي والفني، وإيجاد آليات محاسبة تُبنى على نتائج هذا التقويم.
- القصور في مخرجات التعليم العالي ليس بسبب سياسات التعليم ولا أهدافه، وإنما المشكلة تكمن في التطبيقات والتركيز في الجانب المعرفي والتنمية

الاقتصادية وسوق العمل وإغفال التنمية الاجتماعية والجوانب المهارية التي لا تقل أهمية عن التنمية الاقتصادية.

- تعميم سياسة المملكة التعليمية في الفصل بين الجنسين في التعليم العالي الصحي بفتح كليات طبية مستقلة للفتيات.

- فتح كليات مجتمع متخصصة في إعداد المرأة للمجال الاجتماعي الخاص، نظراً للأهمية البالغة لهذا الأمر ولتردي الأوضاع الأسرية، وهناك تجارب في بعض الدول يمكن الاستفادة منها.

- عزل التعليم الفني عن التعليم العام أدى إلى ضعف التوجيه المهني للطلاب.

- الحاجة إلى مد الجسور بين التعليم الفني والجامعي، والمشاركة التعاونية بين القطاع الخاص والتعليم الفني.

- تشجيع برامج ابتعاث الجامعات، وليس فقط الطلاب وذلك من خلال البرامج المشتركة مع الجامعات في الدول المتقدمة.

- وضع الإستراتيجيات التعليمية لفتح مجال التخصص المهني بصورة أعم وأشمل للطلّبات.

مستقبل التعليم الفني والتدريب المهني يعتمد على قناعة وجهود الكادر القائم على هذا التعليم من إداريين وأعضاء هيئة تدريس ومعلمين.